

غباغبو يرفض التنحي عن الرئاسة

لندن 14 أكتوبر/ رويترز: قال المتحدث باسم رئيس ساحل العاج المنتهية ولايته لوران غباغبو إن غباغبو ليست لديه نية للتخلي عن الرئاسة بعد الانتخابات المتنازع على نتائجها التي أجريت الشهر الماضي. وقال مسؤول أمريكي رفيع إن دولا أفريقية وعدت غباغبو بتدبير "خروج سلس" إلى المنفى في ظل الضغوط الدولية المتزايدة التي يواجهها من أجل التنحي. وتشهد الدولة الواقعة في غرب أفريقيا اضطرابات منذ الانتخابات التي جرت في 28 نوفمبر تشرين الثاني والتي ادعى غباغبو الفوز بها بدعم من أعلى هيئة قانونية في البلاد. وأبطل المجلس الدستوري مئات الآلاف من الأصوات في مناطق موالية للمرشح المنافس الحسن واتارا ورفض النتيجة المؤقتة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي أعطت واتارا الفوز بفارق عشر نقاط مئوية. وقال المتحدث الان توسان لرويترز في لندن "الرئيس



إعداد/ مشتاق محمد يحيى



لوران غباغبو

عواصم العالم

هروب سجناء في المكسيك ووقوع انفجار يستهدف الشرطة

مونتيري / المكسيك / 14 أكتوبر/ رويترز:

فر أكثر من 140 سجيناً عبر البوابة الرئيسية لسجن يقع قرب الحدود الأمريكية في أكبر عملية هروب من سجن بالمكسيك منذ ان بدأت الحكومة حربها على المخدرات قبل اربع سنوات. وبعد ذلك بساعات انفجرت سيارة خارج مركز للشرطة قرب مدينة مونتيري التي تعد مركزاً تجارياً في أحدث مواجهة بين عصابات المخدرات والمسؤولين.

وذكر مصدران في الشرطة في ولاية تاموليباس في شمال المكسيك ان سجناء تسللوا من مدخل السجن الرئيسي للمركبات في نيوفو لاريدو على الجانب الآخر من الحدود مع ولاية تكساس الأمريكية في ساعة مبكرة من صباح أمس الأول الجمعة في خطوة جريئة تؤكد ضعف نظام السجون المكسيكية.

انفجرت سيارة دفع رباعي في بلدة زوازا في الاطراف الشمالية لمونتيري ما أدى إلى إصابة شخصين وقطع الكهرباء. وكان هذا أول انفجار يقع قرب أغنى مدن المكسيك وهي مركز تجاري له علاقات وثيقة بالولايات المتحدة.

وعلى الرغم من امتناع السلطات عن تحديد ما اذا كان الحادثان مرتطبتين فإن زوازا تقع على الطريق السريع بين مونتيري ونيوفو لاريدو واصبحت المنطقة نقطة اشتعال رئيسية في حرب المخدرات منذ اوائل العام الجاري عندما انقسمت إحدى العصابات إلى جناحين متناحرين.

وأدى الانفجار إلى تحطيم النوافذ وتدمير سيارة كانت متوقفة في منطقة قريبة ولكن تأثيره كان محدوداً.

وانحى خورخي دوميني المتحدث باسم ولاية نيوفو ليون التي تضم زوازا ومونتيري باللائمة في الانفجار على الجريمة المنظمة وقال ان الانفجار استهدف ترهب الشرطة.

واردف قائلاً لمحطة تلفزيون ميلينيو تي في «من الواضح ان هذه رسالة للسلطات».

وذكرت صحيفة ريفورما على الانترنت ان عدة وسائل اعلام مكسيكية تلقت رسائل موقعة من عصابات مخدرات تنوع بمزيد من الهجمات باستخدام سيارات ملغومة.

وكثيراً ما تشهد ولايتا نيوفو ليون و تاموليباس المجاورة حربا اوسع بين عصابات المخدرات عبر المكسيك بسبب طرق التهريب إلى الولايات المتحدة. وأدت هذه الحرب إلى سقوط أكثر من 30 ألف قتيل منذ اواخر 2006 وذلك حسب الاحصاءات الرسمية. وتقول تقارير لوسائل الاعلام ان عدد القتلى يزيد على 33 ألف شخص.

ويشكل انعدام الامن على نحو متزايد في المكسيك تهديداً لاكثر ثاني اقتصاد في أمريكا اللاتينية مع تشكك المستثمرين في مدى سلامة القيام بنشاط تجاري هناك. وتثير اعمال العنف أيضاً قلق واشنطن.

وحدّثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في سبتمبر ايلول من ان المكسيك بدأت تشبه كولومبيا في ذروة التمرد الذي شهدته في الثمانينات والتسعينات والذي كانت تموله تجارة الكوكايين.

وفي نيوفو لاريدو طوق جنود من الجيش والشرطة الاتحادية السجن. وابلغ انطونيو جازرا قائد الامن في تاموليباس الاناعة المحلية بان مدير السجن ابلغ عن اختفاء 141 سجيناً. وأكد استخدام مدخل المركبات كطريق للهروب واتهم حراس السجن بالتواطؤ في تلك العملية.

واضاف «انني واثق انه في داخل (السجن) كان هناك تواطؤ كبير بين الحراس وعصابات المخدرات».

وإنه قال تم أيضاً وقف رئيس مصلحة السجون بالولاية عن العمل الى حين انتهاء التحقيق.

ولم يعرف على الفور من الذي يقف وراء عملية الهروب من السجن ولكن مصادر بالشرطة قالت ان عصابة جلف ربما عرضت الإفراج عن اعضاء بعصابة زيتا حليفها السابقة شريطة ان تغير مواقعها.

وتأتي عملية الهروب تلك بعد سلسلة من الخروقات في شتى أنحاء شمال المكسيك ما يؤكد التحديرات التي يواجهها الرئيس فيليب كالديرون مع محاربه عصابات المخدرات القوية.

وانتقلت السلطات او قتلت سبعة على الأقل من كبار زعماء عصابات المخدرات خلال العام الماضي ولكنها لم تنجح في القضاء على هذه العصابات.

وتعهد كالديرون بتطهير السجون التي سمحت في الماضي لكبار تجار المخدرات بالعيش في رفاهية أو الهرب عندما يريدون ذلك. ولكن الزعيم المحافظ يواجه صعوبة في احتواء الفساد وانعدام القانون في نظام السجون الذي تديره جزئياً حكومات الولايات والحكومات المحلية.

الشهرستاني يحتفظ بمنصب وزير النفط في الحكومة العراقية الجديدة

بغداد / 14 أكتوبر/ رويترز:

قال مسؤولون بارزون يوم أمس السبت إن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني مهتد انتقافات الطاقة الرئيسية التي يمكن أن تدفع العراق إلى طليعة القوى النفطية العالمية سيحتفظ بمنصبه كوزير للنفط في حكومة العراق الجديدة.

وقاد الشهرستاني وزارة النفط مع بدء البلاد مساعي طموحة لزيادة الانتاج إلى 12 مليون برميل يومياً خلال السنوات الست أو السبع المقبلة لتنافس السعودية أكبر منتج في العالم. ويبلغ انتاج العراق حالياً 2.5 مليون برميل يومياً.

ويحتاج العراق لزيادة ايرادات النفط لإعادة بناء البنية التحتية المهمة التي اضيرت جراء سنوات من الحرب وعقوبات اقتصادية دولية. وتمثل صادرات الخام نحو 95 في المئة من الميزانية الاتحادية في العراق.

وقال عبد الهادي الحساني المسؤول بحزب الدعوة الذي ينتمي له رئيس الوزراء نوري المالكي والنائب السابق لرئيس لجنة النفط والغاز بالبرلمان «وزير النفط سيبقى في مكانه كوزير للنفط».

وأكد مصدر قريب من الشهرستاني احتفاظ وزير النفط بمنصبه بدلاً من تولي منصب نائب رئيس الوزراء المسؤول عن شؤون الطاقة.

واضاف المصدر «حسين الشهرستاني سيحتفظ بمنصبه كوزير للنفط في الحكومة المقبلة... رئيس الوزراء نوري المالكي يدعم بقوة بقاءه في منصبه».

وسيقدّم المالكي اختياراته للمناصب الوزارية للبرلمان غداً الإثنين.

ولم تشكل حكومة في العراق لما يزيد على تسعة أشهر منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس آذار ولم تسفر عن قائد واضح. وكانت الفصائل الشيعية والسنية والكردية الرئيسية في البلاد توصلت الشهر الماضي لاتفاق لتوزيع المناصب الحكومية الرئيسية.

وذكر مصدر رفيع مقرب من المالكي انه كان يجري بحث منح الشهرستاني منصب نائب رئيس الوزراء المسؤول عن النفط والكهرباء وغيرها من ملفات الطاقة إلا أن الشهرستاني لم يعتقد ان المنصب الجديد سيمتحنه نفوذاً كافياً.

وقال المصدر «رئيس الوزراء لديه الرغبة في ان يكون الشهرستاني نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة لكن الشهرستاني يرى ان الوزير هو صاحب القرار الاخير في وزارته».

وهي السابق كان الشهرستاني عالماً نووياً في لجنة الطاقة الذرية العراقية وقال الاسبوع الماضي انه يتوقع ان يقوم بدور مهم لضمان تطوير برنامج نووي للاغراض السلمية.

علاوي يقول إنه سينضم إلى الحكومة المقبلة إذا كان شريكاً في اتخاذ القرار



رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي (الأول من اليسار)

بغداد / 14 أكتوبر/ رويترز:

قال رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي ان مشاركته في الحكومة القادمة لن تكون من أجل المشاركة فقط بل يجب أن تحقق مبدأ الشراكة في عملية اتخاذ القرار السياسي.

وأضاف علاوي الذي فازت الكتلة التي يقودها بأغلب المقاعد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ان مشاركته في الحكومة القادمة لا يمكن اعتبارها حتى الآن أمراً واقعاً لكنه قال ان «الرغبة موجودة أن نكون شركاء وليس مشاركين» مؤكداً أن مشاركته مقترنة بالانتهاء من الصياغات النهائية للمجلس الوطني للسياسات العليا الذي سيرأسه

هو والانتهاء من وضع الاطر العامة للقانون الداخلي لمجلس الوزراء بما يحقق مبدأ الشراكة وليس مجرد المشاركة.

وكانت الاطراف السياسية العراقية قد اتفقت الشهر الماضي على تشكيل كيان يتمتع بالصفة القانونية والدستورية وتكون له صلاحيات تنفيذية يسمى بالمجلس الوطني للسياسات العليا ويرأسه علاوي وتكون من ضمن صلاحياته المساهمة في رسم السياسات الخارجية للبلاد.

وانتقلت الاطراف على تشكيل المجلس ليكون مخرجاً من الازمة السياسية التي ضربت البلاد لفترة تقارب ثمانية أشهر وعطلت تشكيل الحكومة.

لكن سرعان ما نشبت خلافات حول صلاحيات المجلس حيث طالب رئيس الوزراء نوري المالكي بأن يكون دور المجلس استشارياً فيما أصر علاوي على أن تكون صلاحياته تنفيذية.

وازاء هذا الخلاف لوح علاوي بعدم المشاركة في الحكومة الا اذا كانت صلاحيات المجلس تنفيذية.

وكان علاوي قد التقى قبل يومين مع المالكي في بغداد وهو اللقاء الاول بينهما منذ انسحاب علاوي من جلسة البرلمان التي عقدت في 11 من الشهر الماضي والذي انتخب فيها جلال الطالباني رئيساً للجمهورية.

وقال علاوي في مؤتمر صحفي مع المالكي عن العملية السياسية للشراكة الحقيقية».

اللقاء ان هناك «رؤى مشتركة» بينهما فيما قال المالكي ان «الأفكار متطابقة... وليس هناك اختلاف في وجهات النظر» حول العديد من القضايا من أهمها مسألة تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا.

وقال علاوي والمالكي انهما اتفقا على أن يكون عمل المجلس مكملاً لعمل المؤسسات الأخرى.

وأضاف علاوي للصحفيين في مقره ببيغداد ان المالكي كان واضحاً في كلامه في اللقاء الاخير الذي جمعهما وان «حديثه واضح ويصعب في هذا الاتجاه ونأمل ان تتحقق هذه الامور بدون عراقيل خوفاً من ان تنتكس العملية السياسية للشراكة الحقيقية».

كوريا الجنوبية تستعد لمناورة بالذخيرة الحية رغم تهديد الشمال

بوينيويج (كوريا الجنوبية) / 14 أكتوبر/ رويترز:

استعدت قوات مشاة البحرية الكورية الجنوبية يوم أمس السبت لاجراء مناورة بالذخيرة الحية قبالة الساحل الغربي على الرغم من تهديد من كوريا الشمالية بشأن هجوم جديد ودعوة بكين للكوريتين بضبط النفس.

وقال بيبل ريتشاردسون حاكم ولاية نيو مكسيكو والذي سبق أن قام بدور الوسيط مع كوريا الشمالية ان الوضع بين الكوريتين مثل «برميل بارود» وحث كوريا الشمالية على «بضبط النفس لأقصى درجة» وأضاف انه يتعين عليها السماح بإجراء المناورات العسكرية الكورية الجنوبية.

وأضاف محللون انهم يتشككون في أن تنفذ كوريا الشمالية تهديدها الذي اعلنته يوم أمس الأول الجمعة ما أدى إلى اضطراب في اسواق المال اثر توقع الجنوب برد انتقامي ضد اي هجوم من بيونجيانج.

وقال الجيش الكوري الجنوبي ان المناورة المزمع اجراؤها من 18 إلى 21 ديسمبر كانون الاول ستمضي قدماً قبالة جزيرة بوينويج الصغيرة الواقعة على بعد 80 كيلومتراً قبالة الساحل والتي شهدت قصفاً كوريا شمالياً الشهر الماضي.

وقال ضابط في مشاة البحرية طلب عدم نشر اسمه «لن نصر اي بيان بشأن خطتنا باستثناء الصحفيين الموجودين على الجزيرة سيتم اخطارهم قبل ذلك بساعتين او ثلاثة».

ونقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للانباء عن مسؤولين عسكريين قولهم ان الضباب والرياح السريعة قد تؤثر على المناورة الى ما بعد يوم السبت.

وينتاب القلق نحو 1600 من سكان الجزيرة التي يتركز بها نحو الف عسكري بشأن احتمال وقوع هجوم وشيك لكوريا لشمالية وفضلاً مغارتها.